مركز الرأي للدراسات

المرأة في الحياة النيابية الأردنية

هنا المحيسن
2003

مقدمة

لم تشكل المرأة على مدى تاريخ الحياة النيابية الأردنية عنصرا هاما أو محطة يمكن التوقف عندها وخاصة في مجال الترشيح كما أنها لم تشكل طرفا موضوعيا ورقما مؤثرا في عمليات الانتخاب والاقتراع ، إلا في نهاية القرن العشرين مع عودة الحياة النيابية عام 1989 .

لقد بدأت مسيرة المرأة في الحياة السياسية عموما بداية متعثرة ، فبعد أن حازت على حق الترشيح والاقتراع ، دخلت العملية الديموقراطية في الأردن أزمتها التي امتدت حتى آخر الثمانينات ولم تستطع المرأة أن تنعم بهذا الحق وتمارسه .

ولقد كان لغياب المرأة بسبب غياب الحياة الديموقراطية ، اثر سلبي على مسيرة الحياة النيابية والتي تشكل السمة الرئيسية للحياة الديموقراطية في أي بلد في العالم ، فحتى وقت قريب لم تكن للمرأة الأردنية مشاركة ترشيحا أو اقتراعا بالانتخابات (حيث بدأت المرأة ممارسة حقها في الانتخاب والترشيح نيابيا وبلديا في منتصف السبعينيات) ولم يسجل تاريخ مجلس النواب أن دخلت أبوابه أو اعتلت منصته إلا في العام 1993 حينما فازت المرشحة عن مقعد الشراكسة في الدائرة الثالثة في العاصمة عمان النائب توجان فيصل ، وكان تلك أول مرة تدخل المرأة الأردنية قاعة مجلس النواب كنائب .

إلا أن المرأة الأردنية حققت إخفاقا واضحا في انتخابات عام 1997 ولم تتمكن من الوصول إلى المجلس النيابي في دورته الثالثة عشرة إلا حين شغر مقعد مرشح الدائرة الثالثة المرحوم لطفي البرغوثي فخضع المقعد الشاغر لانتخاب غير مباشر من قبل أعضاء مجلس النواب لاختيار أحد المرشحين عن المقعد والذي فازت به النائب نهى المعايطة .

على انه يمكن لنا أن نؤرخ بدايات نشاط المرأة الأردنية على صعيد الحياة النيابية اعتبارا من العام 1989 وهو العام الذي انطلقت فيه الحياة الديموقراطية وبداية تشكل الأحزاب السياسية العلنية والاعتراف الرسمي بالحريات العامة والتعددية السياسية والفكرية والتراجع عن الأحكام العرفية ... وفي هذا العام جرت أول انتخابات نيابية بعد غياب زاد عن عشرين عاما أي منذ هزيمة حزيران عام 1967 .

و في ضوء القرار بإجراء الانتخابات النيابية في حزيران القادم ، فان الأردنيين مستعدون لاختيار مجلسهم القادم ويستعد الراغبون المرشحون ومنهم المرأة لخوض هذه الانتخابات ، التجربة

القادمة لها معطيات جديدة تتمثل بالتعديلات الأخيرة على قانون الانتخاب و أهمها ما يرتبط بالمرأة والية مشاركتها من خلال كوتا خاصة بالمرأة الأردنية .
لذا رأينا انه من المناسب استعراض مشاركات المرأة السابقة والتوقف عند الجولة القادمة ضمن الظروف والمعطيات الجديدة .

المرأة الأردنية والمشاركة السياسية

مثلما مر العمل السياسي العام في الأردن بمراحل متعددة فقد مرت مشاركة المرأة الأردنية في العمل السياسي بنفس المراحل التي تتراوح بين الانفراج والتضييق .

مشاركة المرأة الأردنية في السلطة (تنفيذية ، تشريعية ، قضائية) :-

1. السلطة التشريعية

نظراً لحداثة الحياة النيابية في الأردن فان مشاركة المرأة لا تزال في بداياتها وقد بدأت مشاركة المرأة من خلال تعيينها في المجلس الوطني الاستشاري الأول الذي شكل في نيسان عام 1978 برئاسة احمد اللوزي وقد عينت فيه 3 سيدات من اصل 60 عضواً اي ما نسبته 0.5% من مجموع الأعضاء ، وهن إنعام المفتي ووداد بولص ونائلة الرشدان ، أما دورته الثانية والتي بدأت في نيسان 1980 وبرئاسة احمد الطراونة فقد ضمت أربع سيدات إلى عضويتها من اصل 60 عضواً بنسبة اقل من 0.7% و هن وداد بولص ، نائلة الرشدان ، عدوية العلمي ، جانيت المفتي .
و المجلس الوطني الاستشاري الثالث والذي شكل في نيسان 1982 برئاسة سليمان عرار فقد ضم إلى عضويته كلاً من ليلى شرف ، هيفاء البشير، سامية الزرو ، عيدة المطلق ، من اصل 75 عضوا أي اقل من 0.5% من مجموع الأعضاء .(1)
إذا أشرك المجلس الوطني الاستشاري على مدى دوراته الثلاث المرأة في معترك الحياة السياسية تلتها مشاركات عديدة سواء في مجلس الأعيان أم مجلس النواب .
فمجلس الأعيان * شهد عام 1989وهو بداية انطلاق الحياة الديموقراطية تعيين أول عضو في مجلسه السادس عشر هي ليلى شرف(2) أي ما نسبته 0.25% من مجموع الأعضاء ، تلتها مشاركة سيدتين في المجلس السابع عشر هما ليلى شرف ونائلة الرشدان(3) بنسبة 0.5% من مجموع الأعضاء ، أما المجلس الثامن عشر فقد شهد مشاركة 3 سيدات هن ليلى شرف و ريما خلف و صبحية المعاني (4) بنسبة 0.75% من مجموع الأعضاء، أما المجلس التاسع عشر فقد شهد مشاركة كل من سلوى المصري و صبحية المعاني والدكتورة عليا ابو تايه(5) وأيضا بنسبة 0.75% من المجموع الكلي للأعضاء .

و في مجلس النواب كانت أول مشاركة فعلية للمرأة الأردنية عام 1993 عندما فازت توجان فيصل(6) بمعقد عن الدائرة الثالثة في عمان عن الكوتا الشركسية ، وفي عام 1997 أصبحت نهى المعايطة(7) ثاني نائب في البرلمان الأردني (وسوف نتعرض لهذه المشاركة بالتفصيل لاحق) .

- يبلغ عدد أعضاء مجلس الأعيان بموجب الدستور الأردني نصف عدد أعضاء مجلس النواب أي 40 عينا وذلك حتى شباط 2003 حينما صدرت الإرادة الملكية بإجراء تعديل على عضوية مجلس النواب ليصبح 110 أعضاء .

2. السلطة التنفيذية

يمكن القول إن بدايات تولي المرأة الأردنية مراكز هامة في السلطة التنفيذية كانت منذ تم تعيين أول وزيرة أردنية عام 1980 في حكومة مضر بدران وكانت إنعام المفتي(8) وشغلت حقيبة التنمية الاجتماعية ثم تلتها ليلى شرف(9) في حكومة احمد عبيدات التي شكلت عام 1984حيث شغلت حقيبة وزارة الإعلام .

أما حكومة زيد الرفاعي التي شكلت عام 1985 واستمرت للغاية 1989 فلم تضم أي سيدة إلى عضويتها رغم التعديلات الخمسة التي طرأت عليها . وقد سارت على نهجها الحكومات المذكورة على التوالي حكومة الأمير زيد بن شاكر، وحكومة مضر بدران ، حكومة طاهر المصري ، ثم حكومة الأمير زيد بن شاكر ، وأخيراً حكومة د.عبدالسلام المجالي ، إلى أن قام الأخير بتشكل حكومة جديدة عام 1993 ضمت إلى عضويتها د.ريما خلف والتي شغلت حقيبة الصناعة والتجارة بعد انقطاع المشاركة النسائية لمدة ليست بالقصيرة(10).

ومنذ ذلك الحين اصبح من المألوف أن تشغل امرأة على الأقل حقيبة وزارية في أي حكومة أردنية تشكل ، ففي عام 1995 شكل الأمير زيد بن شاكر حكومة ضمت إلى عضويتها د.ريما خلف كوزيرة للتخطيط و سلوى المصري كوزيرة للتنمية الاجتماعية ، واستمرت د.ريما خلف تحمل حقيبة وزارة التخطيط في حكومة عبد الكريم الكباريتي التي شكلت 1996 وحكومة عبدالسلام المجالي لعام 1997(11) .

ثم جاءت حكومة د.فايز الطراونة عام 1998 خالية من العنصر النسوي ، ثم جاءت حكومة عبدالرؤوف الروابدة 1999 والتي واصلت بها د. ريما خلف حمل حقيبة وزارة التخطيط بالإضافة لمهامها كنائب لرئيس الوزراء (12).

وفي عام 2000 ضمت حكومة علي أبو الراغب إلى عضويتها تمام الغول كوزيرة للتنمية الاجتماعية ، ثم عام 2002 د. رويده المعايطة أيضا كوزيرة للتنمية الاجتماعية(13) .

ويمكن القول إن مشاركة المرأة تعتبر رمزية في محاولة من السلطة التنفيذية إقناع القطاع النسائي بضرورة أخذ حقه في المشاركة باتخاذ القرار.

2. السلطة القضائية

ورد في الدستور الأردني إن الأردنيين سواء أمام القانون من حيث الواجبات والحقوق ولكون الدستور والتشريعات الأردنية لم تفرق بين ذكر وأنثى ، فقد كان مبررا ومنطقيا مشاركة المرأة في تحمل مسؤوليات في السلك القضائي ،لا سيما وأنها أثبتت وجودها في كافة المجالات .

وبدعوة من كافة الفعاليات المعنية بحقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص في حق المرأة بتولي منصب قضائي ، فقد تم تعيين أول امرأة كقاضٍ عام 1996(14) ، فقد شهد هذا العام أول مشاركة لسيدة أردنية كقاضية وهي السيدة " تغريد حكمت " تلتها السيدة ملك غزال(15) .
وبنفس الفترة تم قبول عدد من الطالبات في المعهد القضائي الأردني واصبح عدد الخريجات سبع خريجات ، كما تم تعيين عدد من المحاميات في سلك القضاء حتى اصبح عدد القاضيات في الأردن حاليا بحدود (17) قاضية يعملن بمواقع مختلفة (قاضي صلح ، قاضي بداية ، قاضي جنايات ، مساعد عام مدني ، قاضي أحداث) .
وهناك عدد من الطالبات على مقاعد الدرس الآن في المعهد القضائي بالإضافة إلى أن هناك توجهاً لزيادة عدد القاضيات .

وبذلك يكون الأردن قد لحق بركب عدد من الدول التي لها خبرة متميزة بهذا المجال مثل (المغرب ، تونس، لبنان) وقد أثبتت التجربة العملية (الميدانية) لعمل القاضيات نجاحا متميزاً ، فتقبل المجتمع الأردني بكافة قطاعاته وخصوصا المحامين وجود المرأة كقاضٍ .

يضاف لذلك بان التجربة خرجت عن نطاق العاصمة ، حيث تم تعيين قاضيات في كل من الزرقاء والسلط و جرش . ولاعطاء الدور الحقيقي للمرأة في عملها كقاضٍ فقد تم ترشيح أحدى القاضيات الأردنيات لعضوية المحكمة الجنائية الدولية .
ونجد أن تعيين القاضيات في الأردن يشكل نقطة تحول هامة في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الأفراد.

مشاركة المرأة الأردنية في مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب ، نقابات ، جمعيات وروابط) -:

1. المرأة والأحزاب(16)

تعتبر الأحزاب السياسية شكلاً من أشكال التعبير عن مصالح مختلف الطبقات والفئات فهي ركن أساسي في المجتمع المدني وللتعددية السياسية الأثر الأعمق في تعزيز النهج الديموقراطي وترسيخه.
لقد شهد الأردن على امتداد 70 عاما ولادة عدد من الأحزاب السياسية قسم صمد وقسم لم يعمر .

لقد تأثرت المشاركة الحزبية للمرأة الأردنية بدرجة الانفراج السياسي الذي كان يسود كل مرحله ، كما لعبت الأحزاب دورا في تكوين الوعي السياسي للمرأة ، فالأحزاب التقدمية (الراديكالية والليبرالية ، والديموقراطية) جذبت المرأة للعمل السياسي ولا سيما في فترات الانفراج السياسي ولا سيما أنها أكدت في برامجها على ضرورة تحرير المرأة من القيود ومساواتها فانعكس تأثير هذه الأحزاب في وقت مبكر من الخمسينيات حيث شاركت النساء بتوقيع النداء الذي وقعه الألوف من اجل عقد مؤتمر لشعوب الشرق الأدنى وأفريقيا الشمالية ، وكذلك توقيع النداء الوطني الذي وقعه 70 شخصية من فلسطين والأردن يؤيدون فيه ميثاق للسلم بين الدول الخمس الكبرى ويدعون فيه إلى تكوين حركة لانصار السلم في الأردن .
ثم بدأ هذا النشاط يأخذ بعدا آخر بمشاركتها بالمظاهرات وتعرضها للاعتقال تلك المظاهرات التي أيدت الشعب العراقي وإلغاء العبودية البريطانية للعراق ورفض مشاريع المستعمرين في الأراضي العربية من اجل تأميم شركات البترول ، كما شاركت في النضال ضد الأحلاف العسكرية وطالبت بإلغاء المعاهدة البريطانية فنظمت المسيرات والاعتصامات . ففي هذه المرحلة برز ادراك المرأة للعلاقة بين نيلها لحقوقها واستقلال وسيادة بلادها وتحررها من الاستعمار .

لقد كان لاتحاد المرأة العربية الذي تأسس عام 1954 برئاسة املي بشارات * دور هام في توعية المرأة سياسيا . فعند صدور قرار مجلس الوزراء 1955/10/2 بالموافقة على مشروع قانون الانتخاب الذي أعطى للمرأة المثقفة حق الانتخاب وليس حق الترشيح نظم الاتحاد حملة واسعة من اجل منح المرأة حقها الكامل في الانتخاب والترشيح واعطاء المرأة الأمية حقها أسوة بالرجل الأمي .

وفي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 نظم الاتحاد- الذي كان يضم إلى عضويته ممثلين عن الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وحزب البعث – دورات في التدريب على السلاح والدفاع المدني والإسعاف . وتحولت مقارها إلى منابر وطنية لدعم الشعب المصري ودعم المرأة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي والوقوف إلى جانب نضالات المرأة التحررية على نطاق العالم ونظم مؤتمر جماهيري عام 1957 في سينما البتراء – عمان حضره رئيس الوزراء سليمان النابلسي وعدد من الوزراء وممثلي

الأحزاب ابرق في نهاية المؤتمر إلى الديوان الملكي مطالبا بمنح المرأة الأردنية حقوقها السياسية بما في ذلك حقها في الترشيح والانتخاب للمجالس النيابية ، ولم تمهل السلطات هذا الاتحاد طويلا اذ جرى حله عام 1957 كجزء من حملة ضد الأحزاب السياسية.

لقد تميز نضال المرأة الحزبي بالمد والجزر على مدى العقود الأخيرة ، فتعطيل الحياة النيابية منذ عام 1967 ، ومنع الأحزاب السياسية وحظر نشاطها منذ عام 1957 وغياب الحريات الديموقراطية كل هذا انعكس بشكل سلبي على الحياة السياسية وجذب النساء للعمل الحزبي ، باستثناء إعداد منهن انخرطن في الاحزاب السياسية المحظورة والتجمعات الشعبية .

وخلال تواجد قواعد للمقاومة الفلسطينية في الأردن انتعش العمل الحزبي بعد عام 1967 وشهد الأردن نضالا سياسيا علنيا كان للمرأة فيه دور بارز لا سيما التعبئة السياسية العامة التي شملت المدن والقرى والمخيمات ، فنظمت المظاهرات التي كان أبرزها التي جاءت احتجاجاً على العرض العسكري الإسرائيلي في القدس ونظمت الاعتصامات والمهرجانات ، وبعد 1970 شهدت الحركة الوطنية جزرا انعكس على دور الأحزاب وترك بصماته الثقيلة على دور المرأة في النضال السياسي لا زالت المرأة الأردنية تعاني من آثاره .
إن هذه التجربة تركت آثارها السلبية في مرحلة العمل الحزبي العلني بعد ترخيص الأحزاب عام 1993/1992 إذ أن مشاركتها جاءت محدودة وضعيفة رغم أن قانون الأحزاب رقم 32 لسنة 1992 نص على أن " المرأة شريك للرجل في العمل الحزبي ولها كامل حقوق العضوية " ، فكانت نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب عند تشكيلها لا تتجاوز 6.5% وبعد حوالي 3 سنوات أي عام 1996 أشار استطلاع آخر للرأي إن نسبة مشاركة المرأة في الهيئات القيادية لا تزيد عن 3% .

ومن استعراضنا لواقع الأحزاب و مشاركة المرأة الأردنية في النشاط الحزبي نخلص إلى :

- في القراءة الأولية لبرامج الأحزاب الأردنية يتضح أن اغلب الأحزاب المرخصة لا تعالج قضية المرأة بشكل جدي وفعال ولا تتعدى مرحلة الشعارات غير النابعة من معرفة حقيقة واقع المرأة .
- إن الدول التي تطبق مفهوم ومبدأ مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار تضع قوانين واليات تساعد على تحقيق ذلك .
- إن إقرار نظام الصوت الواحد اضعف من فرص الأحزاب والنساء في الوصول إلى البرلمان ، فالأحزاب التي ترغب بإيصال ممثليها إلى البرلمان تلجأ لاختيار مرشحيها من الذكور لان لديهم فرصا أقوى للنجاح وخاصة أن المرأة لم تصل فيها إلى المواقع القيادية .

- املي بشارات : وهي أول محامية في الأردن – قادت مائة امرأة ورفعن شعار " مشاركة المرأة في الانتخابات وفي عملية الاقتراع " حيث لم يكن قانون الانتخاب ينص على أحقية المرأة الأردنية في الاقتراع ، فكتبت يافطه عليها أسماء ألف امرأة موقعة بالبصمات ، وتوجهت هي وزميلاتها المائة إلى مجلس الأمة ورئيس الوزراء حتى اقر حق المرأة الأردنية بالانتخاب .

2. المرأة والنقابات (17)

النقابات العمالية: لا تزال النقابات العمالية تعاني من تواضع دورها في الحياة العامة (السياسية والاقتصادية) .
أما عن مشاركة المرأة فقد تراوحت بطبيعة المهنة مثل نقابة المصارف ، النقل الجوي ، الغزل والنسيج هناك نسبة معقولة من العضوية النسائية (حوالي 14%) وهو ما يعادل تقريبا نسبة مشاركتها في الأيدي العاملة عموما . أما بعض النقابات مثل نقابة العاملين بالنقل البري والميكانيك فتكاد تكون نسبة مشاركة المرأة معدومة ، فمن بين 17 نقابة عمالية ترأست المرأة نقابة عمالية واحدة (نقابة الخدمات العامة) ومن بين 12 نقابة مهنية لم ترأس المرأة أي نقابة .
لذلك سينعكس هذا الواقع على مدى مساهمتها في وصول المرأة للبرلمان فهناك ضعف في إمكانية هذه النقابات بدعم أحد المرشحين للوصول إلى البرلمان .
هذه الحقائق تؤكد على أن دور الحركة العمالية في دعم مرشحين من بين صفوفها اكثر ضعفا ومحدودية في وصول المرأة إلى مجلس الأمة في حال ترشيح نفسها استنادا لخلفية نقابية .

النقابات المهنية : لا يختلف واقعها كثيرا عن واقعها في صفوف الحركة العمالية رغم أن القوانين النقابية شكلت على أساس من المساواة وبدون تفريق في الحقوق والواجبات فتعتبر هذه القوانين أساسا صالحا وخصبا لدفع الفئة المبدعة لاثبات نفسها ولكن ما تم بالفعل كان منافيا للمعطيات ، فانعكس ذلك على عضوية النساء في مجالس النقابات المختلفة رغم عدم وجود عوائق قانونية وشكلية إلا أن الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة أعاقت انضمام المرأة للنشاط النقابي .

3. المرأة والمنظمات (18)

إن العمل الاجتماعي بكل أشكاله ومن خلال الجهود المنظمة التي تقدمها قطاعات المجتمع المختلفة والواعية التي تدرك دورها في التقدم بأحوال المجتمع المحلي بكافة مجالات الحياة ، يعمل على تغطية الفجوات التي لم تستطع المؤسسات الرسمية تغطيتها وخاصة المتعلقة بمجال التنمية الاجتماعية . فقد اقتصرت بدايات العمل الاجتماعي على تقديم العون والإغاثة لبعض الفئات ثم تطور ليركز على مفهوم المشاركة الشعبية وتمكين المجتمع من توظيف الإمكانيات .
ان المنظمات النسائية جزء من هذا العمل وتعتبر المجال الأول لانطلاقة المرأة الأردنية لكي تكون فردا فاعلا في تنمية المجتمع فقد تأسست أول جمعية نسائية عام 1944 إلى أن بلغ عددها حاليا ما يقارب 126 منظمة ، فأنشئت جميعها لتحقيق أغراض مرتبطة بخدمة المرأة وتقوم على إدارتها هيئات نسائية .

وتشكل المنظمات النسائية ما يقارب 16% من العدد الكلي للمنظمات غير الحكومية المنتشرة في أنحاء المملكة وتتركز اغلبها في العاصمة . ويغلب على هذه المنظمات النسائية تعددية الأغراض والمجالات وهي تتمحور حول :
التدريب المهني و حيث برزت حاجة المرأة الأردنية وخاصة في عقدي السبعينيات والثمانينات إلى التسلح بمهارات تكسبها موقعا في سوق العمل ، التوعية والتعليم والتثقيف من خلال توفير المكتبات ورياض الأطفال والمدارس ، الرعاية الصحية التي تركز على صحة الام والأطفال ، الرعاية لبعض الفئات الخاصة مثل المعاقين ، تقديم المساعدات للأسر المحتاجة ، المساهمة بإنشاء المشاريع الإنتاجية .
أن أهمية هذه المنظمات تبرز في تواجدها الدائم في المجتمعات المحلية وقدرتها على الاضطلاع بأحوال المجتمع إلا إن معوقات عديدة تحول دون أدائها للدور المرجو مثل ضعف المشاركة الفعلية للنساء وعدم وعي المجتمع لأهمية دور هذه المنظمات و شح موارد هذه التنظيمات ، إضافة لتركيز العديد من هذه المنظمات على الجانب النظري .
ومن ابرز المنظمات النسائية العاملة حاليا(19):

- **اتحاد المرأة الأردنية** : بعد تعديل قانون الانتخاب الذي اقر حق المرأة الأردنية في الانتخاب والترشيح للمجلس النيابي تأسس الاتحاد النسائي في الأردن عام 1974 وانضم عدد كبير من النساء لعضويته كما انتشرت فروعه في كافة أنحاء المملكة واخذ بممارسة بعض النشاطات المرتبطة بطبيعة عمله إلا أن هذا الاتحاد تعرض للحل عام 1981 وتم تجميد نشاطه حتى عام 1989 حيث أتاح المناخ الديموقراطي الفرصة مجددا لانطلاقه باسم اتحاد المرأة الأردنية .
- **الاتحاد النسائي الأردني العام** : تأسس عام 1981 ولا يزال يمارس نشاطاته التي تدور حول الأهداف السابقة .
- **نادي صاحبات الأعمال والمهن** : أسس عام 1976 وقد انضم لعضوية الاتحاد الدولي لصاحبات الأعمال والمهن الذي يضم ربع مليون امرأة في 80 دولة في العالم .
- **اللجنة الوطنية لشؤون المرأة** : تأسست كمنبر للسياسات المتعلقة بالمرأة عام 1992 بقرار من رئيس الوزراء بهدف رفع سوية المرأة الأردنية وإدماجها بفاعلية في جهود التنمية ، وقامت هذه اللجنة عام 1993 ببلورة أول استراتيجية وطنية للمرأة في الأردن بمشاركة كافة القطاعات المعنية بقضايا المرأة وتضمنت هذه الاستراتيجية ستة محاور رئيسية وهي المحور التشريعي ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، التعليمي ، الصحي . وفي عام 1996 تم الإقرار من قبل رئاسة الوزراء باعتبار هذه اللجنة المرجعية الوحيدة محليا ودوليا لشؤون المرأة ، وذلك بهدف تنظيم جهود المنظمات النسائية .

<u>المرأة والانتخابات البرلمانية</u>

المرأة والتشريع

يعتبر التشريع إحد أدوات الحكم وتنظيم المجتمعات ، وتطوره يساهم في تحقيق الخطط والبرامج وإحداث التغيرات ومعالجة اوجه الخلل في المجتمع . ففي المجتمعات الديموقراطية يتعاظم دور التشريع كأداة رئيسية بيد الشعب يمارسه من خلال السلطة التشريعة عن طريق نوابه المنتخبين .

ولقد ميزت قوانين الانتخاب الأردنية بين النساء والرجال فحصرت حق الاقتراع بالرجل وحرمت المرأة من هذا الحق حتى تاريخ 1974/4/1 ، عندما نص القانون على اعتبار الرجل والمرأة متساويين في التمتع بالحقوق السياسية ، ولكل مواطن ذكرا كان أم أنثى(20)الحق أن يكون ناخبا أو مرشحا .

ولكن مواطنة المرأة مازالت موضع نقاش لأنها ما زالت تعامل بأنها ناقصة أهلية ، فلم يأت الاعتراف بدورها في التنمية أو السلطة على أساس الاعتراف النظري بحقوقها بل جاء بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت المرأة منتجة ومشاركة بالرغم من الرفض النظري المجرد والجدل السائد حول صلاحيتها وقدرتها على اتخاذ القرارات لا على أساس المعرفة والخبرة بل بناءا على صفات الأنوثة والدور التقليدي المطلوب منها أداؤه .

ولا بد من وجود إصلاحات تشريعية تقضي على التمييز وتقر بالمساواة بل وتمنح المرأة مواطنة تامة ، ولعل وصول المرأة إلى البرلمان من شأنه أن يساهم في زيادة دورها لاقرار تعديلات على التشريع فهي بحاجة للوصول إلى مواقع اتخاذ القرار للدفع باتجاه إقرار هذه الإصلاحات وهي بحاجة لان تصبح قوة سياسية مؤثرة لتتمكن من التفاوض وانتزاع حقها(21) .

ولكن ما زال هناك فجوة بين واقع التشريع وقصور التطبيق فرغم حق الانتخاب والترشيح الذي منحه القانون للمرأة الأردنية إلا أنها لم تستطع ممارسة هذا الحق إلا في عام 1989 الذي شهد أول انتخابات برلمانية بعد صدور هذا القانون .

المرأة في انتخابات 1989

جاءت انتخابات 1989 على خلفية أحكام عرفية انتقصت من الحرية العامة ، وحظرت العمل السياسي في إطار التنظيمات الحزبية ورافقت هذا كله أزمة اقتصادية وسياسية حادة .

لقد أتاحت انتخابات 1989 فرصة حقيقية للتحرر السياسي و إعادة الحياة البرلمانية وعودة الأحزاب السياسية وتحرير الصحافة وإصدار قانون الأحزاب والمطبوعات والنشر وتحسين أوضاع حقوق الإنسان وبالأخص تحسين أوضاع المرأة الأردنية .

هذه الأوضاع انعكست بشكل مباشر على سائر النشاطات الاجتماعية وبالأخص ذات الصبغة السياسية ، وشهدت هذه الفترة توسعا كبيرا في تأسيس الهيئات والروابط والمنتديات ومنها مؤسسات الحركة النسائية التي كانت من اكبر المتضررين من الفترة السابقة .

لقد حظي العمل النسوي في تلك الفترة باهتمام كبير على الصعيدين الرسمي والشعبي حيث أدركت كافة الأطراف أهمية المشاركة السياسية للمرأة وذلك ضمن الاستعداد للمشاركة بمؤتمر بكين .

الظروف السابقة شجعت المرأة الأردنية في تلك الفترة على المشاركة في الانتخابات لعام 1989 حيث ترشحت اثنتا عشرة سيدة من اصل 647 مرشحا(22)بنسبة حوالي 2% من مجموع المرشحين ، فقد ترشحت المرأة بهذه الانتخابات عن سبع دوائر انتخابية هي : الأولى حيث ترشحت عائشة الرازم ، الثالثة ترشحت كل من (نائلة الرشدان ، هيفاء البشير ، جانيت المفتي – عن المقعد الشركسي وحصدت أعلى الأصوات ،2604 صوتاً ، بالمقارنة مع نظيراتها) ، وفي الدائرة الخامسة ترشحت كل من (توجان فيصل -عن المقعد الشركسي وحصلت على 1328 صوتاً - ، جملة النهار، دام العز شريم ، اربد ترشحت كل من (عيدة المطلق – وحصدت 3495 صوتا وبذلك حصلت على أعلى الأصوات بين منافساتها في كل دوائر المملكة ومع ذلك لم يحالفها الحظ- و مفيدة سويدان عن المقعد المسيحي ، البلقاء وترشحت هدى فاخوري فقط عن المقعد المسيحي ، معان وترشحت وداد الشناوي ، الزرقاء ترشحت ناديا الشناق (23)
ولكن جميعهن أخفقن في الوصول الى البرلمان ويعود هذا الإخفاق إلى العديد من الأسباب منها ما هو مرتبط بالوضع العام ومنها ما هو مرتبط بوضع المرأة ذاتها .

فالذهنية العشائرية هي التي سيطرت على المواطن الأردني آنذاك إضافة إلى النزعة الذكورية السائدة وبالمقابل لم تكن المرأة آنذاك على درجة من الخبرة والوعي السياسي والقدرة المادية فدخلت تجربة متشعبة باندفاع غير مدروس وبشكل غير مؤسسي (غير منظم) فكان من الصعب التحرر من تركة السنوات الطويلة الماضية وكانت النتيجة إخفاق جميع المرشحات .

المرأة وانتخابات 1993

عند الحديث عن انتخابات عام 1993 لا بد من التطرق إلى المشاركة الأردنية في مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في حزيران من العام نفسه ولا سيما مساهمة الوفد الأردني في صياغة إعلان فيينا .
وقد خرج هذا المؤتمر بقرارات خاصة بالمرأة منها(24) :

1. يحث المؤتمر العالمي على تمتع النساء تمتعا كاملا ومتكافئا بجميع حقوق الإنسان ويؤكد على أهمية دمج المرأة ومشاركتها الكاملة بوصفها فاعلة في عملية التنمية .
2. ينبغي دمج تكافؤ المرأة في المركز وفي حقوق الإنسان في صلب الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة .
3. أهمية العمل باتجاه القضاء على العنف ضد المرأة .
4. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الخفية أو العلنية .
5. أهمية نشر المعلومات اللازمة بغية تمكين المرأة من استخدام الإجراءات التنفيذية لتحقيق مساعيها للتمتع بحقوق الإنسان .
6. أهمية تمتع المرأة بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية وحقها في الحصول على رعاية صحية مناسبة.

7. ينبغي لهيئات الرصد تشجيع الدول على تقديم معلومات بشأن حالة المرأة .
8. حث المؤتمر الحكومات والمنظمات الدولية على تسهيل وصول المرأة إلى مناصب اتخاذ القرارات وزيادة مشاركتها في صنع القرار .

نظرا لخيبة الأمل التي لحقت بالحركة النسائية بعد انتخابات عام 1989 ولتدني نسبة مشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية وإجراء التعديلات على قانون الانتخاب واعتماد نظام الصوت الواحد ، أخذت الأوساط النسائية بالبحث عن سبل تطوير المشاركة النسائية في العملية الديموقراطية فنشطت هذه الأوساط بعقد الندوات والمحاضرات وورش العمل بغية توعية المرأة وتحضيرها لممارسة دورها المنتظر في انتخابات 1993 رغم العقبات الجديدة التي تتمثل بتعديل قانون الانتخاب واعتماد نظام الصوت الواحد . كما برزت على الساحة فكرة تخصيص كوتا نسائية خاصة تضمن وجود تمثيل للمرأة في مجلس النواب القادم .
لقد حاولت الأوساط السياسية وبالتعاون مع الأحزاب تشكيل قوة ضاغطة على الحكومة من اجل الرجوع عن تعديل قانون الانتخاب واعتماد الصوت الواحد وتخصيص كوتا نسائية إلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل .

قامت ثلاث سيدات بالترشيح لعضوية مجلس النواب من اصل 536 مرشحا (بما نسبته حوالي 0.5%) اثنتان تنافستا على المقعد المخصص للشراكسة والشيشان في الدائرة الثالثة في عمان هن (توجان فيصل و جانيت المفتي) والمرشحة الثالثة هي ناديا بشناق حيث نافست 43 مرشحا(25) عن محافظة الزرقاء . والمرشحات الثلاث سبق وخضن التجربة الانتخابية لعام 1989 .
لقد تمخضت هذه التجربة عن فوز النائب توجان فيصل (والتي سبق لها الترشيح في الانتخابات السابقة والحصول على 1328 صوتا عن الدائرة الخامسة) بالمقعد المخصص للكوتا الشركسية في الدائرة الثالثة في عمان بواقع 1885 صوتا ، و لقد كان لنقل ترشيح توجان فيصل من الدائرة الخامسة إلى الدائرة الثالثة اثر كبير على نجاحها في الوصول إلى البرلمان حيث تمتاز الدائرة الثالثة بأنها الأكثر تسيسا والأقل انجذابا نحو العشائرية أما منافستها – جانيت المفتي فقد حصلت على 853 صوتا و ناديا بشناق عن دائرة الزرقاء حصلت على 1195 صوتا ولم يحالف الاخيرتين الحظ في الوصول إلى البرلمان (26)

فكانت توجان فيصل بذلك أول سيدة تدخل البرلمان الأردني كنائب وقد حظيت تجربتها باهتمام كبير من الأوساط النسائية خاصة وأنها أثبتت أن المرأة تحمل هموم وقضايا الوطن كما يفعل نظيرها الرجل ، فقد أدت دورها بكفاءة لا تقل عن نظرائها .

والملاحظ في انتخابات 1993 ان انخفاضا ملحوظا طرأ على حجم الترشيح النسوي بالمقارنة مع انتخابات 1989 فانخفض عدد المرشحات من 12 مرشحة الى 3 مرشحات ، كما ان الترشيح اقتصر في انتخابات 1993 على المقاعد المسلمة والشركسية ولم تتقدم اي مرشحة مسيحية لخوض هذه الانتخابات على النقيض من انتخابات 1989 حيث قامت مرشحتان مسيحيتان بخوض التجربة الانتخابية عن محافظتي اربد و البلقاء(27) .

نتائج التجربة النسائية الثانية في الانتخابات البرلمانية 1993، أيضا جاءت مخيبة للآمال إلا أن هذه النتائج كانت متوقعة في ظل معطيات الفترة وظروف الانتخابات ولقد كان لتعديل قانون الانتخاب واعتماد الصوت الواحد الأثر السلبي الأكبر على هذه التجربة فقانون الصوت الواحد يأتي منحازا للسلطة والمال والعشيرة ومعاديا للفكر والبرنامج السياسي والمرأة . فهناك العديد من المنتخبين ممن يوجد لديهم ميول تقدمية(28) وعندهم استعداد لمنح المرأة صوتاً (في ظل تعدد الأصوات) إرضاء للنزعة التقدمية والرغبة في التطور، ولكن في ظل نظام الصوت الواحد وعندما يفكر الناخب بأسماء محددة وعليه أن يختار واحداً فقط من بينها فانه سوف يختار مرشح العشيرة الأقرب ويتناسى نزعته نحو التطور وميوله التقدمية . أما في حال تعدد الأصوات فالأمر مختلف بحيث تكون فرصة المرأة اكبر في حصد الأصوات .

المرأة وانتخابات 1997

رغم أن الحركة النسائية قامت بتكثيف جهودها للحصول نصيب من المقاعد البرلمانية من خلال الندوات وورش العمل لتوعية جمهور النساء بحقوقهن القانونية في العمل الديموقراطي ومساندة المرشحات من خلال تشكيل لجنة لدعمهن ودعم برامجهن الانتخابية ، فان هذه الانتخابات لم تكن بأحسن من سابقتها فقد اشتركت 17 مرشحة(29) هن (توجان فيصل ، املي نفاع ، ليلى فيصل ، هيام كلمات ، سهام البيايضة ، عائشة الرازم ، صباح العناتي ، فاطمة عبيدات ، فاطمة حسونة ، فردوس المصري ، عجايب هديريس ، نورما عيسان ، سميحة التل ، دعد سلطان ، حفيظة المعايطة ، وصاف الكعابنة ، نوال المومني) في هذه الانتخابات على مستوى المملكة ولكن لم تحصد أي منهن أي مقعد نيابي إلا أن وفاة نائب الدائرة الثالثة لطفي البرغوثي أفسح المجال أمام انتخاب اعضاء مجلس النواب زميله لهم هي نهي المعايطة التي أصبحت ثاني امرأة في تاريخ الحياة البرلمانية الأردنية بعد توجان فيصل .

وعند الحديث عن أسباب الفشل في هذه المرحلة لن نبتعد عن الأسباب السابقة ولكن في استطلاع للرأي العام قام به منتدى الشرق الأوسط للأمن النسائي ظن " إن أسباب فشل المرأة في انتخابات عام 1997 يعود لعوامل اجتماعية إذ أفادت الغالبية العظمى من المستجيبين الذكور والإناث بأن العادات والتقاليد ورفض المجتمع تكمن وراء هذا الفشل بنسبة 80% و 75% على التوالي "(30).

إن هذا الفشل أعطى دافعا اكبر للحركة النسائية واللجان التي تم تشكيلها للبحث عن العقبات التي حالت دون وصول المرأة (ومنها الأسباب الاجتماعية والتي سبق ذكرها) ومحاولة التوصل إلى صيغ تعالج المشاكل السابقة .

لقد تم حل المجلس الثالث عشر في 2001/6/16 وبناءاً عليه كان من المفترض إجراء انتخابات قبيل شهر تشرين أول 2001 إلا أن صدور الإرادة الملكية بتأجيل الانتخابات لاسباب أوردها جلالة الملك في حديث له فيما بعد هي كالتالي " إن من المناسب تأجيل الانتخابات النيابية حتى نفرغ من إعداد قانون عصري لهذه الانتخابات واتخاذ الترتيبات الضرورية لاجرائها ، وحين فرغنا من ذلك وجدنا أن الظروف الصعبة التي تمر بها منطقتنا تستدعي تأجيل إجراء هذه الانتخابات ولو إلى حين وقد كنا نتمنى صادقين أن تكون الظروف غير هذه الظروف بحيث نتمكن من إجراء هذه الانتخابات في موعدها المقرر "(31).

وقد أثار استمرار تأجيل الانتخابات حالة من الإحباط في الأوساط السياسية انعكست على أداء مؤسسات المجتمع المدني والحركات السياسية والنقابية والحركة النسائية من ضمنها .

ويجب الإشارة هنا إلى صدور قانون الانتخاب المؤقت رقم 34 لسنة 2001 المعمول به حاليا والذي أكد على نظام الصوت الواحد ، والذي لعب دورا مؤثرا في حرمان المرأة من الوصول الى البرلمان ، كما كان هذا النظام موضع انتقاد واسع ورفض من الغالبية العظمى من القوى والأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات الشعبية.

في ضوء ما تقدم يمكن إجمال **معوقات وصول المرأة إلى البرلمان** بالتالي :-

- *معوقات اجتماعية*

هناك معوقات اجتماعية تحول دون مشاركة المرأة الأردنية في العمل الديموقراطي سواء كانت مرشحة أم ناخبة . فالمرشحة تصطدم بالعادات والتقاليد والقيم التي تدور حول كونها امرأة ومخلوقاً ضعيفاً لا يملك القدرة على مثل هذه المشاركة والمرأة حسب هذه القيم تحتاج إلى وصاية وإشراف كما أن دورها في الأسرة هو بتقييم المجتمع أسمى بكثير من أي مشاركة خارج منزلها وإذا سمح للمرأة بتجاوز مثل هذه القناعة بأحسن الظروف فان مشاركتها يجب ان تقتصر على الجانب الاجتماعي والعمل الخيري . والأمر المرير هو أن نسبة كبيرة من النساء في مجتمعنا مقتنعة بالمفاهيم السابقة وتمارس هذه النسبة دورها في مشاركة الذكر بناء على المفاهيم السابقة وهذه المفاهيم ولدت عدم إيمان المرأة بالمرأة بل ومحاربة المرأة للمرأة في كثير من الأحيان .

إما الناخبة فهي تتعرض لضغوط اجتماعية من قبل الأب والزوج والابن.... لاختيار الشخص الذي يرشحه الزوج أو الأب أو الابن فهي في كثير من الأحيان تنتخب شخصاً ما بفعل الإجبار خاصة إذا كانت أمية ، والناخبة بجب أن تتجاوز هذا الأمر في ظل سرية الانتخاب .

- *معوقات ثقافية*

فالمجتمع الأردني ثقافته ذكورية والرجل فيه هو الأقدر على اتخاذ القرارات والمشاركة في الحياة السياسية . والمرأة هنا لا تدرك أنها " إنسان " مثلها مثل الرجل وعليها اخذ موقعها كشريك استراتيجي للرجل وليس كتابع له . وقد لعبت بعض المرشحات في الانتخابات السابقة دوراً كبيراً في تعزيز هذه الثقافة عن طريق طرح المرشحة لنفسها من الجانب النسوي وأنها سوف تدخل قبة البرلمان للدفاع عن المرأة وحدها دون غيرها وتقف نقيضا للرجل وبالتالي فهي تسبح ضد التيار وتبدو اكثر تحررا مما يستطيع مجتمعنا الاردني ذو الثقافة الذكورية تقبله .

- *معوقات قانونية*

رغم منح الدستور الأردني الحق بأن تكون المرأة ناخبة أو مرشحة ورغم اعتبار الدستور الأردنيين سواء أمام القانون ورغم التعديلات على قوانين الانتخاب والتي كفلت سرية الانتخابات الا ان قانون الانتخاب الذي يعمل بنظام الصوت الواحد يأتي منحازا كما ذكرنا سابقا.

- *معوقات اقتصادية*

نظراً لتبعية المرأة الاقتصادية للرجل نتيجة ضعف مشاركتها في سوق العمل الأردني والتي لا تتجاوز 15% تقريباً(32) فان المرأة الأردنية لا تستطيع تحمل الأعباء المادية لعملية الترشيح (فرسوم الترشيح عالية ، والحملات الانتخابية مكلفة تحتاج إلى تمويل) وحتى لو كانت المرشحة عاملة ذات دخل معقول فأنها لن تستطيع أن تغامر بوظيفتها لقاء ترشيحها للبرلمان لانه ليس بالأمر المضمون .

- *الأمية*

تعاني النساء في الأردن من نسبة عالية من الأمية فالكثيرات (من الناخبات) لا يستطعن القراءة أو الكتابة وخاصة في القرى والبادية مما يؤدي إلى إحجام هذه الفئة عن المشاركة في الاقتراع أو اعتماد الرجل ليصوت عنها في احسن الأحوال .
إلا أن الغالبية من النساء في الأردن يعانين من أمية اخطر وهي الأمية بالحقوق القانونية التي كفلها القانون لهن ومن أهمها حقهن في المشاركة بالعمل الديموقراطي .

- *ضعف مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب والنقابات)*

نجد نسبة قليلة من الأردنيات ممن التحقن بعضوية حزب ما أو نقابة أو تنظيم شعبي ... وهذا انعكس على إثراء تجربة المرأة فهي تجربة فقيرة لأنها في احسن الأحوال تكون مقتصرة على العمل الخيري والاجتماعي وليس لها في العمل السياسي شيء ، فالأردني لم يعتد على وجود امرأة إلى جانبه في الأحزاب والتنظيمات فكيف سيتقبلها كنائبة له في البرلمان دون سابق إنذار .

- *طبيعة الحركة النسائية في الأردن*

الكثير يتهم الحركة النسائية في الأردن بالفوضوية لأنها لا تطرح مشاكل المرأة الأردنية الفعلية وتعتمد على نخبة تقليدية من النساء لا يمثلن المرأة في مجتمعنا بكافة فئاته ، ولا يحملن الهموم التي تحملها العديد من النساء الأردنيات وخاصة في البادية والأرياف .
كما أن غياب التنسيق بين التنظيمات النسائية العديدة أدى إلى طرح الحركة النسائية إلى صيغ انتخابية ضعيفة لا تكفل وصول أي منهن تحت قبة البرلمان .

- *غياب الكفاءات القيادية النسائية*

إذا استثنينا قطاع التعليم نجد أن القيادات النسائية قلة وحتى هذه القلة قد أحجمت عن المشاركة في الانتخابات النيابية لاعتبارات عديدة كما يحجم الكثير من الرجال أصحاب الكفاءة عن خوض مثل هذه التجربة.

- *وسائل الأعلام*

تتناول وسائل الاعلام قضايا وهموم المرأة بشكل سطحي وتكتفي بطرح المرأة باعتبارها وسيلة أو سلعة . فهي تطرح القيادات النسائية بشكل خجول وسطحي

المؤتمرات العالمية للمرأة وأثر مشاركات الأردن فيها على واقع العمل النسوي الأردني :

لقد بدأ الاهتمام الفعلي بقضايا المرأة عالميا منذ عام 1975 حين قررت الأمم المتحدة اعتبار العقد 1975 – 1985 عقدا للمرأة .
فجاء "مؤتمر المكسيك" ومع بدء التحضير له بدأ إحياء الحركة النسائية في الأردن بعد توقف استمر عقدين كاملين فكان مناسبة هامة لدراسة واقع المرأة ، وانعكست مشاركة الأردن بهذا المؤتمر بتأسيس دائرة المرأة في وزارة العمل ثم وزارة التنمية الاجتماعية لتنفيذ بعض مقرراته والمساهمة بالنهوض بواقع حال المرأة الأردنية ، كما انعكست هذه المشاركة على اهتمام الدولة بواقع المرأة فقد عينت 3 سيدات في "المجلس الوطني الاستشاري الأول" والذي اعتبر انطلاقا نحو

المشاركة الفعلية للمرأة . ثم جاء مؤتمر نيروبي الذي ركز في مقرراته على أهمية إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان ، كما اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في توصيته رقم (6) في قراره (15/1990) الهدف ببلوغ معدل مشاركة المرأة في هياكل السلطة إلى نحو (30%) بحلول عام 1995 (33).

"مؤتمر بكين" (أيلول / 1995)(34) : وهو محطة هامة في مسيرة المرأة في العالم وقد عبر عن اهتمام هذا العالم بقضايا المرأة ويعتبر المؤتمر الدولي الرابع للمرأة التي تنظمه الأمم المتحدة بمشاركة 185 دولة ومنظمة عالمية ، ويناقش المؤتمر أوضاع المرأة في العالم ويبحث عن سبل منطقية لتحقيق (التنمية ، المساواة ، السلم) .

وقد خرج المؤتمر بوثيقتين هما " إعلان بكين " و " منهاج العمل " مؤكدا بهما على " أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع ، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة ، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم " " والالتزام بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والمسؤوليات والفرص ، وبمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية وعمليات رسم السياسات " .

و يعتبر هذا المؤتمر محطة هامة في مسيرة المرأة الأردنية حيث شاركت الأردن بوفد ترأسه سمو الأميرة بسمة بنت طلال وتم اختيار الأردن رئيسا للمجموعة العربية الممثلة للوفود العربية المشاركة في المؤتمر الذي أكد أن ما جاء في وثيقة بكين يتناسب مع ثوابته وأولوياته .

وقد كان من الجهات التي أخذت على عاتقها تنفيذ مثل هذه الأنشطة " اللجنة الوطنية لشؤون المرأة " من خلال رسم سياسة وطنية للنهوض بالمرأة .

ـ قمة المرأة العربية / عمان

عقد "المؤتمر الثاني لقمة المرأة العربية" في عمان في تشرين الثاني من عام 2002 بمشاركة عربية (رسمية وشعبية) واسعة ، جرى خلالها طرح العديد من القضايا التي تهم المرأة العربية وقد أكد المشاركون في المؤتمر على " أن المساواة الاجتماعية والنهوض بكامل الإمكانيات لا يتحقق إلا بالنهوض بالمرأة لتصبح الشريك الأساسي الذي يأخذ دوره في تحمل المسؤولية في العمل والإنتاج والقيادة والسياسة "(35) وخرج المؤتمر بعدة توصيات منها : أهمية تمويل برامج النهوض بالمرأة ، الاستعجال في إنجاز التشريعات المتعلقة بقضايا الأحوال الشخصية ، ضرورة تصحيح الصورة الإعلامية للمرأة ، ضرورة تطوير التشريعات التي تمكن المرأة من الوقوف على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرارات وبناء مؤسسات المجتمع المدني ، العمل على وضع خطط وبرامج لتخفيض الأمية عند المرأة العربية ورفع كفاءة التعليم والتدريب ، إنشاء صندوق عربي لدعم المرأة الفلسطينية ، إدانة الإرهاب والعنف الدولي ، إدانة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ، الترحيب بمبادرة العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة .

إلا أن ابرز ما يرتبط بموضوعنا من هذه التوصيات كان ضرورة " تمكين المرأة من المشاركة في تمثيل مواطنيها للتعبير عن احتياجاتهم ومواقعهم وتأهيلها للدخول للعمل البرلمان وتيسير عملية الدخول هذه بما يتفق مع توجه المجتمع نحو التقدم "(36) .

كما عقدت على هامش المؤتمر ندوة فكرية خاصة لمناقشة تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الإنسانية العربية وحددت هذه الندوة معوقات التنمية الإنسانية في منطقتنا بثلاثة نواقص هي : النقص في الحرية ، النقص في تمكين المرأة ، النقص في المعرفة . كما طالبت هذه الندوة بزيادة تمثيل النساء في الهياكل السياسية وتخصيص حصص تنافسية " كوتا " للنساء في التمثيل التشريعي والتنفيذي والقضائي .

كما انبثق عن هذا المؤتمر لجنة تنسيقية لمتابعة قراراته .

لقد كان لانعقاد مثل هذه القمة في عمان وفي الظرف الراهن اثر كبير في إثراء الحركة النسائية الأردنية من خلال عقد الندوات وورش العمل على هامش هذه القمة كما كان لها دور في تفاعل المرأة الأردنية مع قضايا المرأة العربية ، كما أبرزت أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات خاصة أن هذه القمة سيست قضية المرأة العربية رغم ما وجه إليها من انتقادات تدور حول عدم الواقعية في الطموحات والتوصيات .

لقد تزامن عقد هذه القمة مع طرح شعار "الأردن أولا" الذي أثار موضوع مشاركة المرأة في العمل الديموقراطي أيضا.

- شعار " الأردن أولا "

وقد أكد على ضرورة اعتماد خطة عمل تصهر الأردنيين والأردنيات في نسيج موحد .

كما طرح هذا الشعار برنامج لمفاهيم وآليات ترسيخ هذا المفهوم من خلال الآليات التي جاءت في رسالة رئيس الوزراء الى جلالة الملك وتضمنت بعض ما يلي :-

- تنفيذ التوجيهات الملكية السامية بالإعداد والتحضير لإجراء الانتخابات النيابية في ربيع عام 2003 وتتعهد الحكومة بان يتم إجراؤها بكل شفافية ونزاهة وحرية وتعتبر ذلك مسؤولية وطنية تلتزم بها وتحرص على إنجاحها .
- تشكيل لجنة من أصحاب الخبرة والكفاءة والاختصاص تعنى بإجراء دراسة مفصلة تتيح للمرأة الوصول للبرلمان في الانتخابات المقبلة بما في ذلك تعديل قانون الانتخاب لإتاحة الفرصة لتطبيق نظام الكوتا النسائية وعلى أن يكون هذا الإجراء مؤقتاً وانتقاليا . (37)

وبعد فترة وجيزة تم تشكيل اللجان الخاصة وهي خمس لوضع التصورات والتوصيات اللازمة لتنفيذ ما ورد في وثيقة " الأردن أولاً " ومنها اللجنة المكلفة بدراسة الكوتا النسائية دراسة مفصلة تتيح للمرأة الوصول إلى البرلمان .

هذه اللجنة تبنت تعديل قانون الانتخاب لضمان وصول حد أدنى من النساء إلى البرلمان وتخصيص 8 مقاعد نسائية إضافة لحقهن في المنافسة على المقاعد الأخرى ، كما اقترحت اعتبار المرأة التي تحصل على أعلى نسبة من أصوات المقترعين في دائرتها وبالمقارنة مع النسب في الدوائر الأخرى فائزة لاشغال مقعد من الكوتا.

الكوتا النسائية

"الكوتا النسائية" تعني تخصيص او حفظ حصة من المقاعد النيابية للمرأة وهي ليست بالفكرة الجديدة فقد سبق طرحها في الأردن بانتخابات عامي 93 و 97 وقد كانت منذ طرحها مثاراً للجدل في المجتمع فقد تراوحت المواقف اتجاهها بين مؤيد ومعارض .

على انه يمكن القول بأن تخصيص مقاعد لبعض الفئات الاجتماعية ليس أمرا طارئا أو فكرة مبتدعه ، فقد سبقت إليه العديد من الدول لتوسيع حجم المشاركة وإدخال الأطياف الاجتماعية في العملية الديموقراطية .

لقد وجد الأردن الذي اخذ بمبدأ توسيع المشاركة لفئات اجتماعية من خلال إيجاد كوتات لها على غرار الشراكسة والشيشان والبدو إن غياب المرأة عن الحياة العامة وقصور تمثيلها في المؤسسة الديموقراطية ، تؤخذ عليه في عصر قطعت في المرأة شوطا هاما فيه دول العالم المتقدم ، كما أن حجم مشاركتها في الحياة العملية والوظائف الاجتماعية والثقافية والرسمية في الأردن اتسع خلال الربع الأخير من القرن العشرين في وقت لم ينعكس هذا الواقع على حجم مشاركتها القيادية في القطاعين العام والخاص وخاصة تمثيلها في البرلمان ، رغم أن الدستور أتاح لها فرصة متساوية مع الرجل في الترشيح والاقتراع إلا أنها لم تتمكن وخلال 3 دورات برلمانية ان تحقق نتائج يعتد بها .

وربما وجدت الحكومة التي تحاول أن تعكس وجها ديموقراطيا للوطن وفي ذات الوقت الإيفاء بالتزاماتها إزاء قرارات "مؤتمر بكين" أيلول 1995(38)- وهو المؤتمر الدولي الرابع للمرأة والذي تنظمه الأمم المتحدة بمشاركة 185 دولة ومنظمة عالمية ، وتم اختيار الأردن رئيسا للمجموعة العربية لتمثيل الوفود العربية والذي شارك بوفد شاركت على رأسه سمو الأميرة بسمة و سلوى المصري وزيرة التنمية الاجتماعية آنذاك وعدد من ممثلات الحركة النسائية في الأردن ، لقد كان من ابرز مقررات إعلان "مؤتمر بكين " إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع ، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة ، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم" ، " مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في

جميع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية وعمليات رسم السياسات وإنشاء أو تعزيز آليات المساءلة "* الرأي 1995/9/16 - ومؤتمر قمة المرأة العربية بضرورة إشراك المرأة في الحياة العامة والعمل السياسي والتشريعي ان صيغة المشاركة تأتي من خلال تخصيص مقاعد للمرأة في المجلس النيابي على شكل كوتا تخصص للمرأة .

إن الرغبة في وصول المرأة الأردنية إلى البرلمان وضمن ما سبق وعرضناه من معوقات وفي إطار التجارب السابقة دفع العديدين إلى تبني فكرة الكوتا النسائية وعلى رأسهم الحكومة .

ويمكن إجمال دوافع تبني بعض الفئات لمبدأ الكوتا بالتالي : -

1. البعض يرى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية اتسمت بالضعف فهي بالتالي أقلية سياسية(39) ومن حقها الحصول على تمييز إيجابي ولا يوجد في هذا التمييز ما يتنافى مع أحكام الدستور الذي يعتبر الأردنيين سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الدين أو اللغة ولا يوجد ذكر للجنس .
2. هناك من يرى أن الكوتا هي الوسيلة الوحيدة والأسرع لضمان وصول المرأة إلى البرلمان في ظل الصوت الواحد وفي ظل المفاهيم الاجتماعية السائدة وبهذه المشاركة سوف تفرض المرأة الأمر الواقع على المجتمع بضرورة مشاركتها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة واثبات قدراتها في هذا المجال . وعلى المرأة أن تستغل الكوتا لإفشال المفاهيم الاجتماعية والعادات والتقاليد التي حالت دون وصولها إلى البرلمان في السابق .
3. هناك من يرى انه في ظل الظروف الراهنة رفض مبدأ الكوتا يمثل نظرة مثالية(40) وليست واقعية ، فالكل متفق على أن التغيير مطلوب ولكن التطور الاجتماعي والسياسي الاقتصادي لا يسير وحده وانما يلعب وعي الإنسان وإدراكه لأهمية التغيير دوراً كبيراً في التطور لذا لا بد من فترة انتقالية تتمثل بالكوتا.
4. إن "الكوتا النسائية" سوف تعطي للحركة النسائية ضماناً بمشاركتها في البرلمان ودافعا للتحرك لإيصال المناسبات منهن خاصة وان مشاركة المرأة في البرلمان يعزز فرص تحقيق مطالب المرأة .

5. البعض يرى أن في مشاركة الأردن "بمؤتمر بكين" والمساهمة بإعداد توصياته (والتي تؤكد أن تمثيل المرأة في أي موقع يجب أن لا يقل عن 30%) (41)هو إقرار بمبدأ الكوتا ، وخاصة أن نظام الكوتا سارٍ في العديد من الدول التي استخدمته لإيصال المرأة إلى وضعها المقبول .
6. البعض الآخر قبل بمبدأ الكوتا من منطلق اعتبارها حلاً مؤقتاً ومرحلياً لقضية وصول المرأة إلى البرلمان كما جاء في وثيقة " الأردن أولا " إلا أن البعض الآخر بالغ في تبنيه لمبدأ الكوتا النسائية وذلك بطلب تعميمها على كافة مؤسسات المجتمع المدني .

إلا أن البعض الآخر ممن أيضا لديهم نفس الغاية ألا وهي " وصول المرأة إلى البرلمان " عارضوا وسيلة الكوتا للدوافع التالية :

1. إن تخصيص كوتا للنساء يعتبر بمثابة تمييز جديد ضد المرأة وانتقاصا من حقوقها لأنها ووفقا للكوتا تعامل وكأنها أقلية مع أنها نصف المجتمع ، والقضية ليست وصول المرأة إلى البرلمان بقدر ما هي مساعدة المرأة في مواجهة القيم الاجتماعية ونظرة المجتمع إليها ، و بالكوتا نعزز ما جاء بالموروث من العادات والتقاليد .
2. إن وصول النساء إلى البرلمان من خلال الكوتا يعتبر بمثابة تعيين(42) من السلطة لهن وهذا يتنافى مع النهج الديموقراطي فالبعض اعتبر أن ما جاء في وثيقة "الأردن أولا" يعتبر إشفاقاً(43) على حال المرأة اكثر من كونه احتراما لها فالإصلاح الحقيقي لا يأتي بقرار من السلطة أو بقانون مؤقت والأصل في النيابة هو اختيار الأشخاص الأكفاء سواء كانوا رجالا أم نساء ، والمواطن الأردني يملك القدرة في التمييز بين الأكفاء من غيرهم .
3. البعض يرى انه وفي التعديل الأخير على قانون الانتخاب كان من الأجدى بدل اقتراح فكرة الكوتا كان الأهم السعي لتعديل نظام الصوت الواحد لما له من اثر على قضية وصول المرأة إلى البرلمان خاصة وعلى النهج الديموقراطي بشكل عام .
4. يرى البعض أن الكوتا لن تؤثر بالعادات والتقاليد والموروث الشعبي من الأفكار المعادية لوصول المرأة فبمجرد تعديل القانون وإلغاء الكوتا سوف ترجع الأمور إلى ما هي عليه لان المعطيات لم تتغير وانما الذي تغير هو القانون .
5. يتجه البعض في رؤيته للكوتا أنها سوف تضعف رغبة المرأة في التنافس وسوف تركن هذه المرأة الى حتمية وصولها إلى البرلمان بفعل الكوتا وسوف تتحول مطالبها تلقائيا من تعزيز وجودها والارتقاء بوضعها في المجتمع إلى الإبقاء على نظام الكوتا وتجديده باعتباره حقا مكتسبا .
6. إن وجود المرأة في البرلمان يعتبر سقف المطالب لها وهنا يكمن الخلل إذ أن وجودها في البرلمان من المفترض أن يكون محصلة لوجودها ومشاركتها في الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني وهي القاعدة والأساس لوصولها للبرلمان ، كما أن وجود المرأة في قلب السلطة التشريعية والعمل السياسي دون سابق خبرة وتدرب سوف يربكها وينعكس سلبا على الدور المطلوب منها أداؤه .
7. البعض يتجه إلى معارضة مبدأ الكوتات ، ففي الوقت الذي تتجه فيه كل الديموقراطيات في العالم إلى إلغاء الكوتات لما فيها من تفرقة بين المواطنين وعدم مساواة (فمثلا في الكوتا النسائية لن يكون هناك فرق بين المرأة التي ستصل الى البرلمان بفعل الكوتا وبين من ستصل بفعل المنافسة مع أقرانها الرجال على المقاعد العادية وفي هذا الأمر شيء من الظلم) نرى البعض يتحمس لمبدأ الكوتا لارضاء رغبات معينة .
8. إن وجود كوتا نسائية سوف يحرم المرأة من الاستفادة من كوتات عرقية ودينية أخرى .
9. يخشى البعض بان يكون التعديل على قانون الانتخاب واستحداث كوتا نسائية أمراً ليس بالمؤقت ولا بالانتقالي كغيره من القوانين التي اتسمت بالطابع المؤقت ومضى عهد من الزمان عليها ، واصحاب هذا الرأي لا يرون أن هناك حالة طارئة أو أمراً ملحاً يستدعي هذا التعديل .

توصيات لجنة الكوتا

أوصت لجنة " الكوتا النسائية " أو لجنة " التمثيل النسائي " كما اختارت أن تسمي نفسها والمنبثقة عن الهيئة المكلفة بتنفيذ آليات شعار " الأردن أولا " (وبعد دراستها لعدة مقترحات تدور حول عدد المقاعد المخصصة للنساء حيث كانت المقترحات تدور بين 6-12 مقعداً) بتعديل قانون الانتخاب بحيث يضمن وصول حد أدنى من السيدات و أوصت بتخصيص 8 مقاعد للنساء إضافة لحقهن في المنافسة على المقاعد الأخرى وبذلك سيرتفع عدد المقاعد إلى 112 . والجدير بالذكر أن هذه اللجنة تألفت من 16 عضوا نصفهم من السيدات .

تعديل قانون الانتخاب

رغم أن الحكومة ممثلة بشخص رئيسها تعهدت في وقت سابق بتبني توصيات " لجنة الكوتا " والتي قامت هي بتشكيلها إلا أنها تقدمت بمشروع القانون المعدل لقانون الانتخاب ولم يتبن هذا المشروع كل ما اقترحته " لجنة الكوتا " والذي صدرت الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه .

ويمكن شرح آلية اختيار الكوتا في بعض ما نص عليه القانون المعدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2003 ويقرأ مع القانون رقم 34 لسنة 2001(44) :-

- " تشكل بقرار من الوزير في مركز الوزارة لجنة خاصة برئاسة حاكم إداري وعضوية قاض يسميه وزير العدل واحد موظفي الدولة لا تقل درجته عن الثانية من الفئة الثالثة تكون مهمتها متابعة موضوع المقاعد النيابية الإضافية المخصصة لإشعالها من الفائزات من المرشحات والمحددة بمقتضى أحكام (نظام الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها) " " وللوزير إصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتحديد أي مهام أخرى يقتضيها عمل اللجنة " .
- " بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات و إعلان النتائج النهائية للانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية ورفعها إلى الوزير من قبل اللجان المركزية للانتخابات ووفقا لاحكام المادة (44) من هذا القانون يحيل الوزير إلى اللجنة الخاصة المحاضر المتعلقة بتلك النتائج لمراجعتها وتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية "
- " تحدد اللجنة الخاصة أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها ، وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون النظر إلى كون الفائزة (مسلمة أو مسيحية أو شركسية أو شيشانية) أو كونها من دوائر البدو الانتخابية المغلقة " .
- " إذا تساوت النسب بين مرشحتين او اكثر فتجري القرعة لاختيار المرشحة الفائزة " .

كما جاء في النظام المعدل لنظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لها " يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية المبينة في المادة 2 من

النظام الأصلي ستة مقاعد تخصص لتشغله المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة "

هل جاء هذا التعديل ملبيا للطموحات ؟

رغم أن هناك ارتياحاً عاماً لبعض ما يحمله القانون من زيادة لعدد المقاعد و إعادة تقسيم الدوائر و إشراك القضاء وتخفيض سن الناخب وتبسيط إجراءات التسجيل وفرز الأصوات إلا أن هناك انتقادات لنظام الصوت الواحد ونظام الكوتا النسائية كما تم طرحها بالقانون المعدل .

و رغم أن التمثيل النسائي في البرلمان القادم ووفق الكوتا سيكون الأكبر في تاريخ السلطة التشريعية في الأردن إلا انه جاء مخيبا للآمال .

لقد أوصت لجنة " التمثيل النسائي " بتخصيص 8 مقاعد في البرلمان للكوتا رغم أن نصف أعضائها من السيدات إلا أن هذا القانون جاء مفاجئاً للمتحمسين لفكرة تمثيل المرأة بالكوتا ، فستة مقاعد أي نسبة لا تتجاوز " 5.5% " من المقاعد البرلمانية ليست بالنسبة المرضية في التمثيل البرلمان لنصف المجتمع ، وفرصة المنافسة للنساء على المقاعد الأخرى تكاد تكون معدومة (حيث بررت الحكومة تخفيض عدد المقاعد بان المرأة تحتفظ بحقها بالمنافسة على المقاعد البرلمانية الأخرى) .
كما انه من المتوقع أن تخلق آلية تنفيذ الكوتا مشاكل تتعلق بالتوزيع ، فمثلا وجود اكثر من مرشحة في نفس الدائرة سيعمل على تفريق الأصوات مما سيؤثر سلبا على النسب ، ففرصة النساء في المحافظات الكبرى سوف تقل نظرا لان عدد المرشحات سيكون اكبر ، كما أن اعتماد أعلى النسب لن يكون الكفيل بوصول النساء الأفضل إلى البرلمان وهذه الآلية من الممكن أن تساعد في وصول نساء اقل كفاءة وجدارة الى البرلمان على حساب النساء المؤهلات و الأحق بالوصول إلى النيابة .

استقراء للانتخابات القادمة

وفقا للمادة 34 من الدستور فان جلالة الملك هو من يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات ، وقد أكد جلالته أن الانتخابات للمجلس الرابع عشر ستجري قبل نهاية منتصف العام الحالي وهي الأولى التي ستجري في عهده ، هذا ومن المتوقع أن يحدد الموعد النهائي في الأسابيع القليلة القادمة .

إن رغبتنا في استقراء الانتخابات القادمة ووضع المرأة يضعنا أمام تساؤلات هامة منها :
هل تمثل الكوتا حلا لمشاركة المرأة " نصف المجتمع " في مجلس النواب ؟

هل ستكون المرأة قادرة بحكم وصولها إلى التمثيل البرلماني على التصدي لقضايا الوطن ومنها قضية المرأة ؟
هل ستبقى المرأة تتمثل في مجلس النواب من خلال قرار فوقي ؟
هل وصولها من خلال الكوتا سوف يغير نظرة المجتمع السلبية ويحرك شيئا في المفاهيم والعادات الموروثة ؟
هل وجودها سيتواصل بقوة القانون أم سيتغير القانون ويكون أساس وجوده قوة إنجازاتها و قناعة الناخبين بها ؟
هل الكوتا بصيغتها الحالية ستوصل من تستحق إلى البرلمان ؟

التوصيات

وبهذا الاستعراض لواقع مشاركة المرأة في الحياة النيابية ، تجد هذه الدراسة انه من الضرورة الإشارة إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات ، تضعها بين أيدي المعنيين من المسؤولين والمنظمات النسائية والحقوقية في الأردن للنظر فيها وأخذها بالاعتبار :

- تبدو الحاجة ملحة في الوقت الراهن إلى التركيز على الجانب التوعوي للرجل والمرأة على السواء فالمرأة يجب أن تدرك حقيقة دورها في المجتمع وان أهمية هذا الدور يمنحها حد أدنى من الحقوق يتجاوز ما هو عليه الحد الأعلى حاليا ، فإدراكها لإنسانيتها أولا و دورها كشريك لنظيرها الرجل وثقتها بنفسها وبغيرها من السيدات سوف ينعكس على أدائها ، وكمحصلة سوف ينعكس على نظرة شريكها وإدراكه لحقيقة وجودها وحجم وأهمية هذا الوجود ، وبالتالي فان إدراك كلا الطرفين لهذه الحقائق سوف يحطم الموروث من القيم الرجعية والتي لا يجدي تمسكنا بها سوى المحافظة على مستوى الجهل والتخلف .

- إن الواقع المشتت للحركة النسائية ينعكس بشكل أو بآخر على ثقل هذه الحركة وعلاقتها مع الشعب والسلطة ، فهذه الحركة يجب أن توحد جهودها وتسعى للعمل في إطار مؤسسي وببرامج محددة وبوجوه جديدة تتسم بالحداثة والكفاءة حتى تحقق الحد المعقول من المطالبات المطروحة حاليا ، وتأخذ هذه المطالبات بفعل وزنها النوعي والكمي وليس بفعل قرارات فوقية تتجسد على شكل منح وهبات .

- إن للامية بشكليها دوراً كبيراً في تخلف وضع المرأة ، فالأمية الأبجدية تحتم تبعية مطلقة للذكر وتعزز مفهوم الضعف لدى المرأة وتؤكد للرجل المفاهيم الموروثة لديه وهذه الأمية موجودة في الأردن وبشكل ملحوظ في القرى والأرياف والبادية . أما الأمية الأخطر فهي الأمية القانونية فنسبة كبيرة من النساء في مجتمعنا لا تدرك الحقوق التي منحها الدستور لها مما يترتب عليه قبولها بالكثير من الظلم والانتقاص من مكانتها . وهنا تبرز دور السلطة و الحركة النسائية على السواء .
وهنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في المناهج التعليمية و الأساليب التربوية المعتمدة في نظامنا التعليمي.

- يجب أن تضع الحركة النسائية والمهتمون بشؤون المرأة كل الثقل في إطار تعديل كافة القوانين التي تلحق الظلم والإجحاف في المرأة في قانون الأحوال الشخصية ، قانون الانتخاب (نظام الصوت الواحد) ....

- يجب أن يعزز وجود المرأة في سوق العمل فنسبة وجودها في سوق العمل لا تتجاوز 15% وهي نسبة غير متناسبة مع كونها نصف المجتمع ، أيضا يجب أن تعزز المرأة وجودها في المشاركة بمختلف مؤسسات المجتمع المدني فعليها الانخراط في العمل النقابي والحزبي والاجتماعي لممارسة الدور المنتظر منها والذي تحتمه حقيقة كونها نصف المجتمع .

- يجب إعادة النظر في العلاقة بين وسائل الإعلام والمرأة ، فان وسائل الإعلام لم تفِ المرأة حقها في الظهور كما انه لا يلعب دوراً كبيراً في توعية المرأة وتثقيفها . إضافة إلى أن طرحه الحالي لبعض النماذج الإعلانية يأتي بأثر سلبي على النظرة الحالية للمرأة .

- في جانب الحياة البرلمانية يجب أن تتوقف المرأة عن طرح نفسها بصفتها أنثى وان دخولها إلى البرلمان سيكون للوقوف ضد الرجل وللدفاع فقط عن المرأة وقضاياها ، و إنما هي مواطن مثلها مثل الرجل تحمل نفس الهموم والقضايا والاهتمامات ويجرنا هذا الحديث إلى أهمية وجود برامج انتخابية واضحة وواقعية تلتزم بها المرأة في خوضها للتجربة البرلمانية .

المراجـــــع

(1) وثائق اردنية، المرحلة الديموقراطية الجديدة في الأردن ، سائد درويش ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990 ، ص 160:164 .
(2) الدستور الأردني منذ عام 1923 ، هاني خير، طبعة 2002 ، ص 783 .
(3) المصدر السابق ، ص 788.
(4) المصدر السابق ، ص 793 .
(5) المصدر السابق ، ص 799 .
(6) المصدر السابق ، ص 749 .
(7) المصدر السابق ، ص 751 .
(8) المصدر السابق ، ص 675 .
(9) المصدر السابق ، ص 676 .
(10) المصدر السابق ، ص678:690 .
(11) المصدر السابق ، ص 691:695 .
(12) المصدر السابق ، ص 696:698.
(13) المصدر السابق ، ص 699:702 .
(14) المرأة العربية والمشاركة السياسية، مؤلف جماعي ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، دار السندباد للنشر ، طبعة 2002 ، ص 206 .

(15) المصدر السابق ، ص 208.
(16) دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان ، وقائع ندوة ، ورقة من إعداد املي نفاع ، منشورات جامعة اليرموك ، مركز الدراسات الأردنية 1997 ، ص 69:51
(17) المصدر السابق ، ورقة من اعداد د.حيدر رشيد و د.سعيد ابو ميرزا ، ص 183:171.
(18) محاور المؤتمر الوطني للعمل الاجتماعي الاردني ، اللجنة التحضيرية العليا ،1998، ص 156:146.
(19) واقع المنظمات النسائية في الاردن ، طالب عوض ، مركز الاردن الجديد للدراسات.
(20) الجريدة الرسمية قانون رقم 8 لسنة 1974 .
(21) دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان ، مصدر سابق ، ورقة من إعداد أسمى خضر ص 47:35 .
(22) المرأة الأردنية والعمل السياسي، وقائع ندوة ، مركز الأردن الجديد للدراسات، دار السندباد للنشر ، 1996 ، ص 98 .
(23) الانتخابات النيابية والمجتمع المدني أرقام ودلالات انتخابات 1993 ، د.نظام عساف ، مركز الريادة للمعلومات والدراسات ، ص 60:58
(24) المرأة الأردنية والعمل السياسي ، مصدر سابق ، ص 87،86 .
(25) المرأة الأردنية وقانون الانتخاب ، وقائع ندوة ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، دار السندباد للنشر ، 1997 ، ص 104 .
(26) الانتخابات النيابية والمجتمع المدني ، مصدر سابق ، ص60:58 .
(27) المصدر السابق ، ص 60:58 .
(28) المرأة الأردنية والعمل السياسي ، مصدر سابق ، ص63 .
(29) الرأي د. ممدوح العبادي ، 2002/9/19.
(30) الرأي 2002/9/5 .
(31) خطاب ملكي ، الرأي العدد 11660 تاريخ 2002/8/16 .
(32) الرأي د.ممدوح العبادي 2002/9/19 .
(33) دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان ، مصدر سابق ، بثينة جردانة ، ص 222:212 .
(34)
(35) الرأي ، العدد 11741 ، تاريخ 2002/11/5 .
(36) الرأي ، العدد 11741 ، تاريخ 2002/11/5 .
(37) الرأي ، دولة رئيس الوزراء ، تاريخ 2002/10/31 .
(38) المرأة الأردنية وقانون الانتخاب، وقائع ندوة ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، دار السندباد للنشر ، 1997 ، ص 106.
(39) المصدر السابق ، ص 39.
(40) المصدر السابق ، ص55 .
(41) المصدر السابق ، ص 39.
(42) الرأي ، فهد الفانك ، 2003/1/6 .
(43) الرأي ، خالد محادين ، 2003/1/3 .

(44) الرأي ، 2003/2/10 .